

أثر تطبيق منهجيات إدارة المخاطر على شركات النقل البحري
"دراسة على شركة البحري في المملكة العربية السعودية"

إعداد الطالب/

عبدالعزیز سعود الحافظ

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید محمد حسن

العام الدراسي:

2024

مقدمة:

في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، وما نتج عنها من اضطرابات ومشاكل عانت منها المؤسسات المالية بشكل عام، وعلى وجه الخصوص المؤسسات الاقتصادية التي تأثرت بشكل أكبر، وإن كان بدرجات متفاوتة، يتميز عالم الأعمال اليوم بسرعة التغير المفاجئ وتعقيد المتزايد، نتيجة لما يعرف بعولمة الأعمال. فالعالم يعيش تغييرات في الخارطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ساهمت بشكل مباشر في خلق بيئة مليئة بالمخاطر، حيث أصبحت المؤسسات تدير شؤونها في عالم محفوف بالتهديدات.

والمؤسسات الاقتصادية، كونها جزءاً من عالم الأعمال الحديث، باتت أيضاً تتأثر بالأحداث المتسارعة وما تسببه من مخاطر تهدد وجودها الحالي والمستقبلي. في ظل هشاشتها وضعف تمركزها في النسيج الاقتصادي، أصبحت محاطة بمخاطر متنوعة ومتعددة المصادر، مما يزيد من حالات عدم التأكد والغموض التي تواجهها. هذا الغموض يجعل من الصعب التنبؤ والتوقع بالمخاطر، وبالتالي أصبح ضمان النجاح وتحقيق الاستمرارية للمؤسسات الاقتصادية أمراً صعباً. لذلك، يجب إيجاد طرق ووسائل فعالة للتعامل مع هذه المخاطر، تتطلب يقظة مستمرة وحكمة وذكاء من قبل الإداريين لمواجهتها والسيطرة

على تأثيرها لأقصى حد ممكن. يتم ذلك من خلال وضع خطة أو استراتيجية لإدارة المخاطر تهدف إلى

إيجاد أفضل الأساليب والإجراءات للحد من تأثيرها السلبي على القرارات والأنشطة.

ومن هنا، فإن السمة الرئيسية لوظيفة إدارة المخاطر هي سرعة التأقلم والتكيف مع مختلف المخاطر

الناجمة عن التقلبات المستمرة في عوامل البيئة المحيطة، بالاعتماد على أسس علمية ومنهجية في

معالجة هذه المخاطر وإدارتها بشكل علمي.

مشكلة الدراسة:

بناءً على ما سبق، فإن التساؤل الرئيسي الذي نسعى للإجابة عليه في هذا البحث يمكن تلخيصه في

الإشكالية التالية:

ما هو تأثير تطبيق منهجيات إدارة المخاطر على شركة البحري؟ وإلى أي مدى يتم تطبيق هذه المنهجيات

في شركة البحري في المملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة:

(أ) الأهمية العلمية:

1. ندرة البحوث والدراسات التي تناولت مجال إدارة المخاطر في منشآت الأعمال السعودية، مما يجعل هذه الدراسة إضافة قيمة للمكتبة الأكاديمية.
2. توفير معلومات وافية عن شركة البحري لمساعدة الباحثين في تطوير دراساتهم المستقبلية.
3. المساهمة في تأهيل الكوادر لاستخدام المنهج العلمي في إدارة المخاطر ومواكبة التطورات في هذا المجال.
4. إيضاح أثر تطبيق منهج إدارة المخاطر بهدف تحقيق معايير التميز.
5. تعميق ثقافة إدارة المخاطر لتحقيق أفضل النتائج في مؤشرات الأداء.
6. المساهمة في تنمية بحوث إضافية في مجال إدارة المخاطر.

(ب) الأهمية العملية:

1. تسليط الضوء على الإخفاقات في استخدام المنهج العلمي لإدارة المخاطر في الشركات الصناعية المبحوثة لمعالجة القصور.

2. المساهمة في وضع إطار يؤدي إلى جودة وتميز المنتجات، مما يساعد الشركات المبحوثة في تلبية رغبات العملاء بمنتجات ذات جودة عالية وأسعار مناسبة، وبالتالي زيادة الحصة السوقية.
3. تلبية الأهمية الاقتصادية لمنتجات شركة البحري من خلال زيادة الإنتاجية والجودة، التي تحتاج إلى عناية ورعاية خاصة.
4. الوصول إلى نتائج وتوصيات خاصة تساهم في تحقيق معايير التميز في شركة البحري.
5. تقديم نتائج وتوصيات عامة حول أهمية وأثر تطبيق منهج إدارة المخاطر في الشركات، ليتم تعميمها على جميع منشآت الأعمال مما يمثل قيمة مضافة لهذه المنشآت.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على مستوى تأثير تطبيق منهج إدارة المخاطر في تحقيق معايير التميز في شركة البحري.
2. توضيح العلاقة بين تطبيق منهج إدارة المخاطر وأثره على التميز وتحسين مؤشرات الأداء.
3. تقييم مدى تطبيق منهج إدارة المخاطر وفقاً للتقنيات العلمية في شركة البحري.
4. نشر الوعي بمفهوم وأهداف وأهمية التميز لتوضيح كيفية تحقيق أفضل النتائج.

تساؤلات الدراسة

1. كيف يمكن الاستفادة من تطبيق منهجيات إدارة المخاطر لتحقيق معايير التميز في شركة البحري؟
2. ما هو تأثير تطبيق منهجيات إدارة المخاطر على جودة وتميز العمليات والخدمات في شركة البحري؟
3. ما العلاقة بين اختيار أفضل أدوات التعامل مع المخاطر (تفادي، قبول، تقليل، تحويل) وبين رضا الأطراف المعنية مثل الملاك والمستثمرين، العملاء، العاملين، الشركاء والموردين، والمجتمع؟
4. هل يفتقر تطبيق منهج إدارة المخاطر في شركة البحري إلى المنهج العلمي والتوثيق؟

فروض الدراسة:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق منهج إدارة المخاطر وتحقيق جودة تميز العمليات والخدمات.
2. توجد علاقة طردية بين اختيار أفضل أدوات التعامل مع المخاطر (تفادي، قبول، تقليل، تحويل) وتحقيق أهداف الأطراف المعنية (الملاك والممولين، العملاء، العاملين، الموردين، والمجتمع).
3. تطبيق منهج إدارة المخاطر في شركة البحري يفتقد إلى المنهج العلمي والتوثيق.

الدراسات السابقة:

• دراسة: أميمة (2022)

هدفت الدراسة إلى توضيح الجانب النظري لموضوع تعثر المنشآت للوصول إلى مفاهيم موضوعية وشاملة وواضحة. كما هدفت إلى تحديد النموذج الأمثل الذي يميز بين المنشآت المتعثرة والناجحة لتطبيقه على منشآت الأعمال في السودان. توصلت الباحثة إلى أن استخدام متغيرات متعددة (كمية ونوعية) يساعد في الوصول إلى النموذج الأمثل للتنبؤ بالتعثر. وأشارت إلى أن تحليل مخاطر السيولة، ومخاطر هيكل التمويل، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر التسويقية، يساعد في قياس التعثر الحالي للمنشأة. أوصت الدراسة بمراجعة القوانين التي تحكم العمل التجاري، مثل قانون الإعسار، وقانون الإفلاس، وقانون الاستثمار، لمواكبة التغيرات الاقتصادية. كما أكدت على أهمية تحفيز وتشجيع الدراسات العلمية النظرية، وإجراء المزيد من الدراسات الميدانية في مجال التنبؤات المالية، وتطوير تدريب العاملين في إدارات المخاطر والتخطيط لاكتساب المعارف التي تساعد على التوعية والتنبؤ المبكر للمخاطر التي تؤدي إلى التعثر.

• دراسة: حمد النيل (2020)

تمحورت مشكلة البحث حول مخاطر التمويل باعتبارها تهديداً للقطاع المصرفي، وتأثيرها السلبي على أداء البنوك وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء، ومساهمتها في النشاط الاقتصادي والتنمية. هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب مخاطر التمويل في البنوك التجارية السودانية، وآثار هذه المخاطر على الودائع والسيولة والقدرة على منح التمويل للعملاء. استخدم الباحث مناهج متنوعة شملت المنهج الوصفي، التحليلي، المسحي، والاستقرائي.

توصلت الدراسة إلى أن عدم التزام البنوك التجارية بتوجيهات البنك المركزي المتعلقة بتقييم الجدارة الائتمانية بناءً على المقدرة المالية ودراسة جدوى المشروع، هو أحد الأسباب الرئيسية لمخاطر التمويل. كما أن تركيز التمويل على عملاء وقطاعات معينة زاد من مخاطر التمويل التي تؤثر على العمل المصرفي والسلامة المالية، مما يضر بحقوق المودعين والمساهمين.

أوصى الباحث بإنشاء صندوق لضمان مخاطر التمويل تشترك فيه جميع البنوك، وتطوير نظم المعلومات المتعلقة بالمخاطر، إضافة إلى تعزيز الشفافية والإفصاح عن جميع البيانات والمعلومات الخاصة بالبنوك. وأكد على أهمية التعاون بين البنك المركزي والبنوك التجارية لإنجاح عمليات إدارة المخاطر في البنوك.

• دراسة: خضر، (2020)

تركزت مشكلة البحث على الديون المصرفية المتعثرة في المصارف السودانية وأثرها السلبي، حيث سعت الدراسة إلى وضع الأساليب الملائمة لحل هذه المشكلة وتحقيق نسبة 5% كحد أقصى للديون المتعثرة من إجمالي التمويل المصرفي، والمقبولة دولياً. استخدمت الدراسة مناهج تحليلية متنوعة تشمل المنهج الوصفي، الاستقرائي، والاستنباطي، بالإضافة إلى أسلوب إحصائي في تحليل البيانات. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها أن الديون المصرفية المتعثرة أدت إلى ضعف مساهمة المصارف في التنمية الاقتصادية، وأن لها تأثيراً سلبياً نفسياً على العاملين في المصارف مما أثر على أدائهم. أوصت الدراسة بضرورة إعداد دراسات جدوى متكاملة للمشاريع، وتحليل وتقييم المركز المالي للعميل لتحديد مقدرته على السداد، وتطبيق قوانين صارمة على المتعثرين المماطلين، إضافة إلى تعزيز دور الرقابة الداخلية في المصارف.

• دراسة: موسى محمد (2019)

تركزت على تقييم مستوى تطبيق معايير التميز في الشركات التي تعمل بنظم الجودة والتميز، مع التركيز على الوسائل القيادية الاستراتيجية، والعاملين، والموارد، والشراكات، والعمليات. كما هدفت الدراسة إلى معرفة مدى الالتزام بأخلاقيات الأعمال في هذه الشركات. توصل الباحث

إلى عدة نتائج رئيسية، منها أن الشركات المبحوثة تمتلك خططاً استراتيجية مدعمة بسياسات موثقة، وأنها تلتزم بتسليم منتجاتها للعملاء وفقاً للمواصفات المحددة لتلبية متطلباتهم. كما أظهرت الدراسة أن الشركات المبحوثة تلتزم بالعمل وفقاً للوائح التنظيمية، وأن العاملين في هذه الشركات يتمتعون بولاء مؤسسي يساهم في تحقيق الأعمال بكفاءة واحترافية. أما التوصيات الرئيسية التي نتجت عن الدراسة، فتشمل ضرورة نشر الوعي بمفهوم التميز وأخلاقيات الأعمال من خلال البرامج التدريبية وورش العمل والسمنارات. كما أوصت الدراسة بإدخال مادة أخلاقيات العمل ضمن المقررات الأكاديمية في جميع التخصصات بالجامعات، وضرورة أن تهتم الشركات بتلبية احتياجات ومتطلبات جميع أصحاب المصلحة، خاصة العملاء والعاملين، بهدف تحسين نتائج الأعمال بشكل عام.

إختلاف الدراسة عن الدراسات السابقة:

هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة في عدة نقاط مهمة:

1. تناول معايير التميز والأداء: في حين أن الدراسات السابقة اقتصرَت على معايير التميز في دراستين فقط، تناولت هذه الدراسة معايير الوسائل الخمسة (القيادة، الاستراتيجية، الموارد البشرية، الشراكات والموارد، العمليات والمنتجات والخدمات)، مع التركيز على معيار العمليات والخدمات والمنتجات،

بالإضافة إلى معايير النتائج الأربعة للتميز (نتائج العملاء، نتائج العاملين، نتائج المجتمع، نتائج الأداء الرئيسية).

2. تناول المخاطر المؤسسية: بينما ركزت الدراسات السابقة على مخاطر محددة كالإئتمان والتعثر المالي، اتجهت هذه الدراسة إلى تحليل المخاطر التي تواجه منشآت الأعمال، خاصة شركة البحري، وذلك لفهم أثر تطبيق منهجيات إدارة المخاطر على تحقيق تميز الأعمال وتأثيره على نتائج الأعمال في الشركات الصناعية.

3. تأصيل التميز والرقابة: في حين أن الدراسات السابقة لم تتناول بشكل مفصل مجالات تأصيل التميز والرقابة، تناولت هذه الدراسة بشكل متعمق كيفية تأصيل التميز والرقابة في الشركات، مما يساهم في تعزيز الأداء والاستقرار المؤسسي.

المنطلقات النظرية للدراسة:

المنطلقات النظرية للدراسة تشمل عدة نقاط أساسية تسهم في تحديد وجوه البحث واتجاهاته، ومنها: دراسة مفصلة لمفهوم إدارة المخاطر وأهميتها كأداة استراتيجية في تحقيق الاستقرار والنمو المستدام للمؤسسات.

تحليل أهداف إدارة المخاطر وكيفية تحقيقها، بما في ذلك الحفاظ على رأس المال، وتقليل المخاطر

المالية، وتحقيق التوازن بين المخاطر والعائدات.

استعراض الخطوات الأساسية التي يجب اتباعها في عمليات إدارة المخاطر، مثل التحليل والتقييم والرصد

والتحكم، وذلك لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة.

تحليل أنواع المخاطر التي قد تواجه الشركات، مثل المخاطر المالية، والتشغيلية، والاستراتيجية، وكيفية

التعامل مع كل نوع من هذه المخاطر بفعالية.

استعراض السياسات الداخلية والأدوات المستخدمة لدعم عمليات إدارة المخاطر، مثل نظم المراقبة

الداخلية وتقنيات التقييم والتحليل المستخدمة.

المنهجية وطرق البحث:

المنهج

الاعتماد في الدراسة على منهجين أساسيين: المنهج الوصفي التحليلي لاستكشاف جوانب الموضوع من

خلال جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى نتائج محددة وفق الفرضيات المطروحة، وإعداد استبيانات،

مع استخدام بعض الأساليب الإحصائية في جمع وتحليل البيانات.

مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة شركة البحري كعينة ممثلة لهذا المجتمع.

عينة الدراسة

سيتم اختيار عينة عشوائية من شركة البحري، والتي تتكون من 100 موظف، حيث سيتم توزيع

الاستبيانات على مختلف المستويات الوظيفية والتخصصات لضمان تنوع الآراء والخبرات.

طرق جمع البيانات

توزيع استبيانات ورقية وإلكترونية لضمان تغطية شاملة وتحقيق استجابة أكبر.

تحليل البيانات

التحليل الوصفي : استخدام الجداول والنسب المئوية لتحليل البيانات الديموغرافية والخلفيات الوظيفية

للمبحوثين.

اختبارات الصدق والثبات : استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس موثوقية وثبات الاستبيان.

التحليل الإحصائي : استخدام برامج تحليل إحصائي (مثل SPSS) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

اختبار الفرضيات

تم وضع مجموعة من الفرضيات وتشمل :

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق منهج إدارة المخاطر وتحقيق جودة تميز العمليات والخدمات.

2. توجد علاقة طردية بين اختيار أفضل أدوات التعامل مع المخاطر (تفادي، قبول، تقليل، تحويل) وتحقيق أهداف الأطراف المعنية (الملاك والممولين، العملاء، العاملين، الموردين، والمجتمع).

3. تطبيق منهج إدارة المخاطر في شركة البحري يفتقد إلى المنهج العلمي والتوثيق.

الصدق والثبات

استخدام معامل الثبات (ألفا كرونباخ) للتحقق من دقة قياس مفاهيم الدراسة وتأكد توافق الإجابات مع بعضها البعض، مما يضمن موثوقية النتائج.

من خلال المنهجية وطرق البحث المطبقة، يسعى هذا البحث إلى تقديم نتائج موثوقة يمكن أن تسهم في تحسين السياسات والإجراءات في شركة البحري، مع التركيز على أهمية التدريب والخبرة في تعزيز تطبيق

إدارة المخاطر و تحقيق التميز والجودة.

أدوات الدراسة :

المصادر الأولية : الإستبيان.

المصادر الثانوية : المراجع والنشرات والدوريات والبحوث والرسائل السابقة والشبكة العنكبوتية.

حدود الدراسة :

الموضوعية : أثر تطبيق منهجيات إدارة المخاطر على شركات النقل البحري.

الزمانية : 1445 هـ - 1446 هـ.

المكانية : تطبيق الدراسة على شركة البحري في المملكة العربية السعودية.

المراجع:

- [1] البجيرمي، شادي صالح، (2022)، دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر دراسة ميدانية في المصارف السورية"، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق، دمشق ، سوريا.
- [2] آل خليفة نايف حسين، (2021)، ماهية المراجعة الداخلية وتقييم المخاطر داخل المؤسسات، ط١، دار طويق للنشر والتوزيع الرياض.
- [3] العمر، حمد سعود (2021)، أساسيات المراجعة الداخلية المبنية على دراسة المخاطر، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
- [4] جمعة، أحمد حلمي، سمير البرغوثي، (2020)، دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية - دراسة ميدانية" ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الدولي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة المحور الثامن : إدارة المخاطر والتدقيق الذي تعقده كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الزيتونة الأردنية ، عمان، الأردن.
- [5] درويش عبد الناصر محمد سيد، (2020)، " دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية دراسة ميدانية"، مجلة المحاسبة والمراجعة - AUJAA كلية التجارة، جامعة بني سويف ، مصر ، ص ص ٤٢ - ٨١.

[6] رضوان، إيهاب ديب مصطفى، (2019) أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير

التدقيق الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة.

[7] السقاف، أحمد علي، (2018)، "المراجعة الداخلية على أساس الخطر RBIA"، صحيفة المدينة،

العدد ١٩٣١٧، ص ٥ - ٦.

[8] سيف، إيهاب (2017)، القيمة المضافة: إضافة قيمة في بيئة مفعمة بالتحديات، مجلة المدقق

الداخلي، الشرق الأوسط، الإمارات العربية المتحدة، العدد (٢) ، يونيو ، ص ٢٢ - ٢٣

[9] شحات جمال محمد (2013)، أهمية دور المراجعة الداخلية الجديد، الاقتصادية، السعودية سبتمبر،

ص ١١-١٢

[10] عبد العال، محمد عبد الحافظ، (2005)، استراتيجية تفعيل جودة الضوابط الرقابية في ظل مدخل

المراجعة على أساس المخاطر، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة،

العدد (٢)، ص ١١٥ - ١٥٠

[11] عطية عبد الله، (2015)، "التدقيق الشرعي المبني على المخاطر"، مؤتمر التدقيق الشرعي

الخامس، فندق راديسون ساس الدبلوماسية مملكة البحرين، ٢٠ - ٢١ ابريل.

[12] علي، صلاح أمير الدين، (2015)، " دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في ضوء

معايير المراجعة الداخلية - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية اليمنية"، رسالة ماجستير غير منشورة

، كلية العلوم الادارية - جامعة عدن.

[13] محمد، محمد عبد الفتاح، (2008)، اطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة

المخاطر المصرفية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (٢)، ص ص ٣٤٧

- ٤١٨.

[14] أندرسون، إدوارد ج . (2018) إدارة مخاطر الأعمال : النماذج والتحليلات، ترجمة: عاصم سيد

عبد الفتاح، القاهرة : المجموعة العربية للتدريب والنشر .

[15] البشير، أمين، وميتاني بلال أحمد (2016). حوكمة القطاع العام : دراسة حالة المملكة الأردنية

الهاشمية. جرش للبحوث والدراسات جامعة جرش، مج ١٧، ع ٢٤، ٢٦٥ - ٢٨٩

[16] بو زيدة، نعيمة (2017) واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية، الأغواط: جامعة

عمار ثليجي.

[17] الحيزان، أسامة بن فهد (2008) تطوير أداء وظيفة المراجعة الداخلية لتفعيل متطلبات الحوكمة

: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية، القاهرة: مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين - كلية التجارة -

جامعة القاهرة، ج ١، ع ١: ٢٨٣ - ٢٨٤.

[18] الخالدي الخضيرى، محسن أحمد (2005) حوكمة الشركات، عمان: مجموعة النيل العربية -

الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

[19] الخالدي، ولاء عبد الجواد حسين (2014) دور الحوكمة المصرفية في تخفيض المخاطر وتحقيق

فاعلية الأداء في القطاع المصرفي : دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة ببغداد:

جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، ص ١-١٣١.

[20] خليل، عطا الله وارد والعشماوي محمد عبد الفتاح (2008) الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة

الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، القاهرة، مكتبة الحرية.

[21] دهمش نعيم وأبو زور ، عفاف (2003) تحسين وتطوير الحوكمة المؤسسية في البنوك، عمان :

مجلة البنوك في الأردن، مج ٢٢، ع ١٠: ٢٧.